

Distr.: General
15 February 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

الدورة الثانية

جنيف ٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

تقرير مرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالعمل في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

مذكرة أعددتها أمانة الأونكتاد

موجز

يوفر هذا التقرير معلومات عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالعمل في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات منذ انعقاد الدورة الأولى للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية. ولذا فإنه يتناول المجالات المحددة في الفقرات ١٥٨-١٦١ من اتفاق أكرام. ويسلط التقرير الضوء بوجه خاص على تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة، ويقدم أمثلة عن تأثير عمل الأونكتاد في المجالات ذات الصلة، وهو عمل يضطلع به، في العادة، بالتعاون الوثيق، ومن خلال برامج مشتركة، مع المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية الأخرى الناشطة في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

١- تحدد الفقرات ١٥٨ إلى ١٦١ العمل الذي ينبغي أن يضطلع به الأونكتاد في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد واصل الأونكتاد، خلال عام ٢٠٠٩، مساعدة جميع البلدان النامية في ما تبذله من أنشطة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي ذلك العام استفاد ٧٧ بلداً نامياً من برنامج أو نشاط واحد على الأقل من البرامج والأنشطة المنفذة في مجالات العمل هذه. وواصل البرنامج ضمان تغطية جغرافية متوازنة لخدماته، مولياً أقل البلدان نمواً درجة خاصة من الاهتمام. وفي عام ٢٠٠٩، قدم فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات الدعم إلى ٣٢ من بين ٤٩ بلداً من أقل البلدان نمواً (٦٥ في المائة) وإلى ٢٠ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية (٦٥ في المائة) وإلى ١٦ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية (٤٢ في المائة) وذلك، على الأخص، من خلال التدريب.

الإطار ١ - اتفاق أكرا، الفقرة ١٥٨

وينبغي للأونكتاد أن يواصل دعم أعمال البحث والتحليل التي يضطلع بها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأن يعزز السياسات الدولية والوطنية الفعالة، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى العاملة في هذا المجال. كما ينبغي له أن يستخلص الدروس من التجارب الناجحة في مجال نقل التكنولوجيا ونشرها من خلال جميع القنوات، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي له أيضاً زيادة دعمه للجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً، للاستجابة للتغيرات التكنولوجية وتقييم مدى فعالية سياسة الابتكار المحلية. وينبغي للأونكتاد أن يساعد على تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وعن طريق المساعدة التقنية المتصلة بذلك.

٢- ووفقاً للفقرة ١٥٨ من اتفاق أكرا (الإطار ١)، عزز الأونكتاد أعماله في مجال البحوث وتحليل السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وشملت الأنشطة تقريرين رائدين (إصدار عدد ٢٠٠٩ من سلسلة تقرير اقتصاد المعلومات، والعدد الأول من سلسلة تقرير التكنولوجيا والابتكار)، وتنظيم عدد من اجتماعات الخبراء لبحث القضايا المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتأثيرها على التنمية.

٣- وفي مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، تركز البحث والتحليل في عام ٢٠٠٩ على قضية زيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية. وما زال هذا الموضوع يتسم بأهمية بالغة

للكثير من البلدان النامية، حيث يشكل القطاع الزراعي، في كثير من الأحيان، النشاط الاقتصادي الذي يعتمد عليه في تشغيل غالبية السكان. وقد ازدادت زيادة الإنتاجية الزراعية أهمية أيضاً في السنوات الأخيرة بسبب الأزمة الغذائية الدولية وتنامي تأثير تغير المناخ.

٤ - وقد بحث العدد الأول من تقرير التكنولوجيا والابتكار^(١) الصادر عن الأونكتاد التحديات المتمثلة في تحسين الأداء الزراعي، وبخاصة في أفريقيا، ودور العلم والتكنولوجيا والابتكار في زيادة الإنتاج الزراعي ودخل صغار المزارعين. وأكد التقرير أن تحسين مزيج التكنولوجيات الزراعية المتوفرة وتعزيز قدرات الابتكار لدى صغار المزارعين أمر ضروري لتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع. بيد أن العمل في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار لن يكون على درجة كاملة من الفعالية إلا عندما يبدي واضعو السياسات على المستويات كافة - العالمية منها والمحلية - الإرادة السياسية المناسبة ويقدمون الدعم المؤسسي المناسب للتمكين من تطبيق التكنولوجيات المتوفرة في الوقت الراهن تطبيقاً ابتكارياً.

٥ - وثمة ثلاثة مجالات حاسمة من مجالات السياسات العامة يمكن فيها تعزيز الإنتاجية الزراعية ومعالجة الأمن الغذائي في الأجل القصير وهي: (أ) تحسين القدرة البشرية والمؤسسية على الابتكار؛ (ب) تقوية مشاركة المزارعين في عمليتي رسم السياسات وتصميم البرامج؛ (ج) زيادة التواصل الفعال مع المزارعين وتطوير نظم الدعم. ويشير تقرير التكنولوجيا والابتكار إلى أنه يمكن عكس الاتجاه الراهن المتمثل في انخفاض الإنتاجية الزراعية في العديد من البلدان النامية إذا ما رافق استخدام التكنولوجيات الصحيحة دعم في مجالات السياسات العامة تلك. وتناول التقرير القضايا القائمة في الأجلين المتوسط إلى الطويل فسلط الضوء على التطورات المقبلة التي يحتمل أن تؤثر في الإنتاج الزراعي وفي إمدادات الأغذية - مثل قضيتي تغير المناخ والطاقة البيولوجية - والتي يحتمل أن تساعد على تحقيق إنتاج زراعي مستدام بغية القضاء على الجوع. ويخلص التقرير إلى أن من الأجدر، بدلاً من اقتراح رسالة شاملة وحيدة لحل مشكلة الأمن الغذائي، البحث عن الحلول في عدد وافر من الأنشطة المتضاربة والمنسقة في مجال السياسات والعلم والتكنولوجيا والابتكار والممارسة على الكثير من المستويات.

٦ - وأتاحت أنشطة البحث والتحليل المضطلع بها خلال إعداد تقرير التكنولوجيا والابتكار تحديد عدد من المبادرات ومن أفضل الممارسات في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في قضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتم استخدام هذه المبادرات والممارسات كمدخلات في الوثائق الموضوعية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي في دورته الثانية (١٤-١٦)

(١) الأونكتاد (٢٠١٠). تقرير التكنولوجيا والابتكار. تعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا عن طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار. ومنشورات الأمم المتحدة UNCTAD/TIR/2009. نيويورك وجنيف.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، وهي دورة ركزت على التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في البلدان النامية.

٧- واضطلع أيضاً بأنشطة بحث وتحليل لدى الإعداد للدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وبحث هذا الاجتماع العناصر الرئيسية لأطر سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وما يتصل بها من مؤشرات ذات منحى سياساتي. وشدد الخبراء على أن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار السليمة تتطلب مؤشرات علم وتكنولوجيا وابتكار مناسبة تتماشى مع سياق البلدان النامية. وتناول الاجتماع، علاوة على ذلك، كيفية تشجيع وضع واستخدام مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار ذات الصلة، استناداً إلى نوع التوصيات الناجمة من الناحية السياسية الممكن تقديمها. وشجع الخبراء الأونكتاد على أن يواصل، مع سائر الجهات صاحبة المصلحة - تقصّي إمكانيات وضع قائمة مشتركة من مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار المكيفة مع الواقع القائم في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً. وينبغي القيام بهذا العمل بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى التي تهدف إلى بناء القدرات في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً؛ وينبغي أن يشتمل على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لمساعدة واضعي السياسات على صياغة سياسات للعلم والتكنولوجيا والابتكار موجهة نحو التنمية. ولاحظ الخبراء أن قياس الابتكار كنتاج لا يزال يمثل تحدياً كبيراً نظراً إلى أن مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار تصف في كثير من الأحيان المدخلات والشروط وليس آثار مجموعة من السياسات الإيجابية. ولكي تكون المؤشرات مفيدة في عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد أن توفر درجة معينة عن قياس الابتكار في مجالات هامة للحد من الفقر، بما في ذلك الزراعة.

٨- وقد عقد الأونكتاد، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اجتماع الخبراء المخصص لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في جنيف. وشدد الاجتماع على ضرورة تحسين دمج استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار في السياسة الإنمائية العامة. واقترح أن تركز مؤسسات العلم والتكنولوجيا والابتكار على أن تصبح مؤسسات فعالة وكفؤة وذات دور استباقي لمعالجة التطورات الراهنة والمقبلة. ويتعين اتباع نهج جديدة لتقييم مستوى الأنشطة المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بغية تحديد الأنشطة التي تحدث خارج المشاريع العلمية أو مشاريع البحث والتطوير الممولة من جهات عامة أو التي تكون محل دعاية واسعة النطاق. وبحث الاجتماع أيضاً قيمة إطار النظام الوطني للابتكار ودوره. ورأى أن عمليات التقييم الوقائي لآثار سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في سياق التنمية تؤكد أهمية التعاون فيما بين القطاعات والمؤسسات والتعاون الدولي.

٩- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عُقد اجتماع الخبراء المخصص المعني بمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في جنيف لبحث السبل الآيلة إلى تحديد مجموعة من المؤشرات الرئيسية للعلم والتكنولوجيا والابتكار ذات الصلة بالبلدان النامية. كما تبادل الخبراء الأفكار حول ما يلزم القيام به من عمل في مجال بناء القدرات من أجل تمكين البلدان النامية من جمع واستغلال مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار لاستخدامها في مجالي رسم السياسات والرصد. ونظر الاجتماع في العمل المتصل بهذا المجال المضطلع به على المستويين العالمي والإقليمي وسعى إلى استخلاص الدروس وتحديد إمكانيات التعاون. وتبين له أن هناك بعض البيانات المتعلقة بالبحث والتطوير، والبراءات والتجارة، إلا أنه لا يتوفر سوى القليل من البيانات عن العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتشمل القضايا الرئيسية المتصلة بمجودة مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار المقايضة بين توفر البيانات ووثاقه صلتها بالموضوع، وأهمية القابلية للمقارنة على المستوى الدولي، ودور المؤشرات في دعم تصميم السياسات وتنفيذها.

١٠- وفي مجال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، نُشر التقرير المنقح المعنون *تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٩: الاتجاهات والتوقعات في أوقات مضطربة* في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩^(٢). وعُرض التقرير على الصحفيين وسائر الجهات المهتمة لدى تنظيم مناسبة للإعلان عنه في ١٤ مدينة من مدن العالم، بالتعاون مع وكالات أخرى في كثير من الأحيان^(٣) وأسفرت أنشطة الإعلان عن التقرير عن كتابة أكثر من ١٥٠ مقالاً جديداً وإجراء عدة مقابلات إذاعية وتلفزيونية في وسائط إعلام وطنية ودولية.

١١- وقد أجرى *تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٩: الاتجاهات والتوقعات في أوقات مضطربة* تقييماً للاتجاهات التي برزت في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بتوسيع إمكانية الوصول بشبكة الإنترنت على النطاق العالمي، وتقصي خيارات السياسة المتاحة للبلدان الساعية إلى تحسين الوصول بالشبكة. كما استعرض التطورات الأخيرة في مجال تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما بين مؤسسات الأعمال^(٤). وبحث التقرير الآثار التي قد تترتب على الأزمة الاقتصادية، بما فيها تأثير هذه الأزمة على التجارة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار التقرير إلى بعض التطورات الإيجابية، ومنها

(٢) الأونكتاد (٢٠٠٩). *تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٩، الاتجاهات والتوقعات في أوقات مضطربة*. منشورات الأمم المتحدة. UNCTAD/IER/2009، نيويورك وجنيف.

(٣) جنيف، أديس أبابا (مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، بانكوك (مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، بيروت (مع الإيسكو)، القاهرة، هلسنكي، ليما، مانشستر، مونتيفيديو (بواسطة الفيديو)، نيودلهي (مع مكتب الأونكتاد في الهند)، نيويورك (المقر)، استكهولم، تونس، واشنطن العاصمة.

(٤) عرض الفصل المعني بالنتائج التي أسفر عنها استقصاء عالمي لعام ٢٠٠٨ أجراه الأونكتاد للمكاتب الإحصائية الوطنية بشأن استخدام مؤسسات الأعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وبشأن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترد البيانات الكاملة في قاعدة بيانات اقتصاد المعلومات الخاصة بالأونكتاد، التي ستوضع على شبكة الإنترنت خلال عام ٢٠١٠.

استمرار ازدياد نفاذ الهاتف المحمول واستخدامه، على الرغم من الانكماش الاقتصادي؛ وهذا الأمر يؤكد ما يمثل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من فرص هائلة. وفي الوقت ذاته، لا يزال تضيق ما يسمى بـ "الفجوة الرقمية" يمثل أحد التحديات الإنمائية الرئيسية. وبوجه خاص، أصبحت "فجوة النطاق العريض" عائقاً خطيراً أمام الشركات في الكثير من البلدان الفقيرة. ويبيّن التقرير، علاوة على ذلك، أن التجارة في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثرت تأثراً جدياً سلبياً بالانكماش الاقتصادي، في حين أن التجارة في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت أكثر قدرة على المقاومة.

١٢- وبدأت، خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، الأعمال التحضيرية لـ *تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٠*، الذي سيكون موضوعه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤسسات الأعمال والحد من الفقر. وفي هذا السياق، عُقد اجتماع الخبراء المخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمؤسسات الأعمال والحد من الفقر في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر، وجمع بين ممثلين عن الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتركزت المناقشات على الكيفية التي يمكن بها لإنتاج واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب مؤسسات الأعمال أن يسهما في الحد من الفقر. وكان الاجتماع مناسبة لعرض الجديد من الأفكار المتبصرة والتجارب ووجهات النظر من جانب مختلف البلدان والمؤسسات العاملة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. كما شكل فرصة ممتازة لإجراء ربط شبكي مع أوساط خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٣- وتمشياً مع ما ورد في الفقرة ١٥٨ من اتفاق أكرا (الإطار ١)، أولى الأونكتاد الاهتمام بوجه خاص لتجارب البلدان النامية في مجال نقل التكنولوجيا ونشرها، وما يمكن استخلاصه من دروس في هذا الشأن. وعمل الأونكتاد على دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان - ولا سيما أقل البلدان نمواً - من أجل الاستجابة للتغيرات التكنولوجية وتقييم سياسة الابتكار لدى كل منها.

١٤- وبالإضافة إلى تقرير التكنولوجيا والابتكار، الذي وفر تحليلاً لنقل ونشر التكنولوجيا في الزراعة، مثلت استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار مجاًلاً آخر من مجالات الدعم الذي قدمه الأونكتاد بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار لأقل البلدان نمواً. ووُضعت الصيغة النهائية لـ *استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أنغولا* ونُشرت في عام ٢٠٠٩. واستُكمل إلى حد كبير الاستعراض الخاص بليسوتو خلال عام ٢٠٠٩، وهو يركز على الترتيبات المؤسسية اللازمة لتنفيذ سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار التي وضعتها ليسوتو بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). أما *استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في موريتانيا*، الذي تأخر إعداده بسبب الأحداث السياسية غير العادية في البلد، فقد استكمل في عام ٢٠٠٩، إثر

إجراء انتخابات جديدة وعودة العلاقات الدولية إلى طبيعتها. وركز الاستعراض على قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار على المستوى الوطني وفي صناعتي التعدين والنفط. ودعا إلى بذل مجهود أكثر تركيزاً من أجل تعزيز قاعدة المهارات والقدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار دعماً للتنمية الوطنية في سياق استراتيجية وطنية. وأما استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في غانا، فقد اضطلع به بالتعاون مع البنك الدولي، وسيُنشر بعد مراجعته من خبراء نظراء وإجازة إصداره. ويبحث الاستعراض نُظم البحث والتطوير والابتكار، إلى جانب القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار على المستوى الوطني. ويولي الزراعة وطب الأعشاب وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في نظام التعليم اهتماماً خاصاً. ويقدم الاستعراض عدداً من المقترحات لتحسين نُظم البحث والتطوير والابتكار، وتحسين تسخير قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار لدعم الصناعة، وتجسيد العلم والتكنولوجيا والابتكار تجسيداً أفضل في استراتيجية التنمية الوطنية. وتم عرض ومناقشة بعض النتائج الأولية التي أسفر عنها الاستعراضان المتعلقان بغانا وليسوتو في الدورة الثانية عشرة للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي عُقدت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ في جنيف، والتي أفضت إلى تبادل الخبرات الوطنية فيما بين البلدان النامية بشأن السياسات والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وبدأ خلال عام ٢٠٠٩ العمل التحضيري بشأن استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الخاصة بالجمهورية الدومينيكية والسلفادور وبيرو.

١٥ - وعقد الأونكتاد اجتماع الخبراء الأحادي السنة بشأن التكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية (٩-١١ شباط/فبراير ٢٠١٠). وكان الهدف من الاجتماع جمع الخبراء والممارسين وواضعي السياسات للتداول بشأن استراتيجيات لتسخير تكنولوجيا الطاقة المتجددة لأغراض التنمية الريفية المستدامة. وقد تناولت السياسات والتدابير الهادفة إلى تشجيع نقل التكنولوجيا وتعزيز قدرات الابتكار المحلية.

١٦ - واستجابة لجزء الفقرة ١٥٨ من اتفاق أكرا الذي يتناول التعاون بين بلدان الجنوب في سياق العلم والتكنولوجيا والابتكار (الإطار ١)، استمر العمل خلال عام ٢٠٠٩ مع شبكة مراكز الامتياز التابعة للأونكتاد - وهي برنامج يستهدف بناء القدرات في الأوساط العلمية في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. وتعتمد الشبكة على أهم المؤسسات العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية لتنظيم دورات تدريب لعلماء البلدان النامية. وقد استضافت الشبكة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في مدينة تونس دورة تدريب حول أمن الفضاء الإلكتروني، ووفرت الدورة التدريب وفرص الربط الشبكي لـ ١٥ مشاركاً من البلدان الأفريقية.

الإطار ٢- اتفاق أكرا، الفقرة ١٥٩

وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يسهم في بناء توافق في الآراء في المناقشات الدولية بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتأثيراتها على التنمية، وأن يواصل تقديم الدعم بوصفه أمانة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف، وتحديد الخيارات السياسية وأفضل الممارسات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية في تحديد سبل ووسائل تفعيل البنود المتعلقة بنقل التكنولوجيا والواردة في الاتفاقات الدولية وفي نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وذلك بهدف زيادة فوائدها المحتملة إلى أقصى حد.

١٧- وتمشيا مع الفقرة ١٥٩ من اتفاق أكرا (الإطار ٢)، أسهم الأونكتاد مرات عدة في بناء توافق في الآراء في المناقشات الدولية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. فقد قدم الأونكتاد، بوصفه أمانة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، خدمة موضوعية وتقنية للدورة الثانية عشرة للجنة المذكورة^(٥). وبمخت للجنة في جملة أمور، موضوعين يحظيان بالأولوية.

(أ) السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بفرص الوصول والبنى الأساسية وبيئة التمكين؛

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجال التعليم والبحوث.

١٨- وكمساهمة في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩، وهو "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي"، عُقدت، في إطار الدورة، حلقة نقاش خاصة حول موضوع "إطلاق الابتكار في مجال الصحة العامة في العالم". وتضمنت الدورة جزءاً وزارياً مُثل فيه أكثر من ١٥ دولة عضواً على المستوى الوزاري. وكان من بين المشاركين أيضاً رؤساء المنظمات الدولية المنضوية في منظومة الأمم المتحدة أو ممثلوها، وممثلون عن الاتحاد

(٥) أعد الأونكتاد تقارير الأمين العام عن المواضيع ذات الأولوية (E/CN.16/2009/2) و (E/CN.16/2009/3).

الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصرف التنمية الإسلامي، والبنك الدولي؛ وممثلون عن المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال.

١٩- وأوصت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع مشروع قرار بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية"، يتضمن دعوات للعمل موجهة إلى الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي^(٦). وشجع المشاركون اللجنة على الاضطلاع بدور رائد في الابتكار والتخطيط الموجه نحو الابتكار، ودعم الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية لإدماج العلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. كما دعوا جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى مساعدة البلدان النامية في جهودها الهادفة إلى تضيق الفجوة الرقمية، وخاصة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الشبكة، وتيسر الوصول إليها، وسرعة النطاق العريض، والمحتوى المحلي، وسرية البيانات. وشجعوا، بالمثل، جميع أصحاب المصلحة على مواصلة التعاون بشأن إنشاء - وتطوير - شراكات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمعارف والبحث والتطوير.

٢٠- وأدار الأونكتاد، بالتعاون مع حكومة سويسرا، فريق المناقشة المنعقد بين الدورات والتابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في جنيف. وشارك في المناقشة ٧٠ ممثلاً من الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وأتاح الفريق فرصة لدراسة مختلف القضايا المتصلة بالمواضيع ذات الأولوية التي ستنظر فيها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها السنوية الثالثة عشرة، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة، مع الاهتمام بوجه خاص بتكنولوجيات الطاقة المتجددة. وفي هذا السياق، أبرز المشاركون في النقاش ضرورة نقل التكنولوجيا وما يقابلها من دراية عملية بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب، وكذلك الأهمية البالغة لبناء قدرات الابتكار المحلية. وسيتاح تقرير فريق المناقشة المنعقد بين الدورات للدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التي ستعقد من ١٧ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠.

٢١- واستجابة للدعوة التي وجهها المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جميع اللجان الفنية للمساهمة في موضوع استعراضه الوزاري السنوي لعام ٢٠١٠، وهو "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، تجري الأعمال التحضيرية لعقد فريق مناقشة بشأن موضوع "العلم والتكنولوجيا والأمور الجنسانية" خلال الدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

(٦) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2009/8.

٢٢- وقدم الأونكتاد دعماً موضوعياً للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة في إطار بندي جدول الأعمال المتعلقين بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية^(٧). واعتمدت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ قرارات في إطار هذين البندين من جدول الأعمال^(٨).

الإطار ٣- اتفاق أكرا، الفقرة ١٦٠

ينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة في عمليات استعراض السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياسات المراعية لمصالح الفقراء، والأطر القانونية والتنظيمية، وقياس اقتصاد المعلومات، بما في ذلك عن طريق الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي أطلقت في الأونكتاد الحادي عشر.

٢٣- ووفقاً للفقرة ١٦٠ من اتفاق أكرا (الإطار ٣)، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استجابة للطلب القوي الذي تلقاه في عام ٢٠٠٩. وامتدت أنشطة المساعدة التقنية التي اضطلع بها في هذا الميدان إلى جميع مناطق البلدان النامية واعتمد في هذه الأنشطة، من ناحية، على اعتمادات الميزانية العادية المدرجة في حساب التنمية، ومن ناحية أخرى، على دعم خارج عن الميزانية قدمته حكومات إسبانيا وفرنسا وفنلندا.

٢٤- وفي مجال الإطارين القانوني والتنظيمي، هدفت المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد، في المقام الأول، إلى تيسير زيادة الانسجام بين التشريعات الخاصة بالفضاء الإلكتروني على المستوى الإقليمي، مع تنفيذ مشاريع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٥- ففي أفريقيا، نظرت اللجنة التقنية لتكنولوجيا المعلومات، التابعة لجماعة شرق أفريقيا، في مشروع إطار قانوني لقوانين الفضاء الإلكتروني، أعده الأونكتاد، وأوصت بأن يعتمد المجلس القطاعي للنقل والاتصالات والأرصاد الجوية، التابع لجماعة شرق أفريقيا، ذلك الإطار. وفي هذا السياق، عقد الأونكتاد أيضاً حلقة عمل تدريبية بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية لصالح بوروندي، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري

(٧) أعد الأونكتاد تقرير الأمين العام عن جدول الأعمال (A/64/168 و A/64/64).

(٨) A/RES/64/212 و A/RES/64/187.

الدولي. ودعم الأونكتاد أيضاً حلقة عمل بشأن صياغة الإطار القانوني والتنظيمي لاقتصاد المعرفة وطرائق اعتماده، نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة^(٩).

٢٦- وفي آسيا، عقدت حلقات عمل بشأن مشروع التشريع الخاص بالتجارة الإلكترونية لصالح الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في كمبوديا وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية. ووردت في عام ٢٠٠٩ طلبات مساعدة إضافية، بما في ذلك من ألبانيا وبوتسوانا وإثيوبيا والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وقدم الأونكتاد أيضاً تعليقات بشأن تنقيح المبادئ التوجيهية الخاصة بحماية المستهلك فيما يتصل بالتجارة الإلكترونية، التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٧- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نُظمت دورة تعلم عن بعد بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية لصالح ٩٠ مشاركاً من سبعة بلدان. وأعقبت هذه الدورة حلقة عمل إقليمية بشأن قوانين الفضاء الإلكتروني، استعرضت القوانين والخطط القائمة بشأن إنشاء إطار قانوني إقليمي منسق للتجارة القائمة على الإنترنت^(١٠). ونشرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ دراسة بعنوان "الآفاق المرتقبة للتوفيق بين قوانين الفضاء الإلكتروني في أمريكا اللاتينية"^(١١). وتُجرى دراسة مماثلة بشأن أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وتوفر الدراسات أساساً مفيداً لوضع إطار قانوني منسق بشأن التجارة القائمة على الإنترنت.

٢٨- واستمر استعراض سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر في عام ٢٠٠٩، ويتوقع أن يتم وضع تقرير نهائي في النصف الأول من عام ٢٠١٠.

٢٩- وفي مجال قياس اقتصاد المعلومات، كان العمل الذي اضطلع به الأونكتاد خلال السنوات الثلاث الماضية بموّل بصورة رئيسية من اعتمادات حساب التنمية لدى الأمم المتحدة. وسيحتاج برنامج العمل وما يتصل به من مساعدة تقنية مقدمة إلى البلدان بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمويلاً إضافياً اعتباراً من عام ٢٠١٠ فصاعداً، وذلك، على الأخص، لمواصلة تطوير العمل المنهجي بشأن إحصاءات اقتصاد المعلومات ولبناء القدرات فيما يتعلق بجمع هذه الإحصاءات وتحليلها.

٣٠- وعقد الأونكتاد خلال عام ٢٠٠٩ ثلاث دورات تدريبية إقليمية بشأن قياس اقتصاد المعلومات: (أ) للبلدان الناطقة بالإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي (بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ (ب) للبلدان الناطقة بالإنكليزية في أفريقيا (بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات واللجنة

(٩) الاجتماع السابق للجنة المعنية بالمعلومات والتنمية والعلم والتكنولوجيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ٢٨ نيسان/أبريل - ١ أيار/مايو ٢٠٠٩ أديس أبابا.

(١٠) حلقة العمل الإقليمية بشأن قوانين الفضاء الإلكتروني. ٢٣-٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، سان سلفادور.

(١١) Estudio sobre las perspectivas de la armonización de la ciberlegislación. UNCTAD/DTL/STICT/2009/1

الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة)؛ و(ج) للبلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا (بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة)^(١٢). وعُرض دليل إنتاج إحصائيات عن اقتصاد المعلومات - طبعة منقحة لعام ٢٠٠٩ على الدورة الأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ وذلك لدعم الدورات التدريبية التي يجريها الأونكتاد^(١٣). وهذا الدليل أداة أساسية للمكاتب الإحصائية الوطنية التي تقوم بجمع بيانات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بترجمته إلى اللغة الفرنسية وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بترجمته إلى العربية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بترجمته إلى الإسبانية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الأونكتاد مساهمات موضوعية إلى حلقات العمل الإقليمية التي نظمتها الإسكوا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى الصعيد الوطني، قُدِّمت مساعدة تقنية مباشرة بشأن إحصائيات اقتصاد المعلومات إلى تونس والمغرب، وذلك في شكل بعثات استشارية.

الإطار ٤ - اتفاق أكرا، الفقرة ١٦١

وينبغي أن يساهم الأونكتاد في تنفيذ خطوط العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن بناء القدرات، وهيئة بيئة تمكينية، والأعمال التجارية الإلكترونية، والعلوم القائمة على التواصل عبر الشبكات الإلكترونية، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى. وينبغي للأونكتاد أيضاً، بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن يساعد هذه اللجنة في تنفيذ ولايتها المتعلقة بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٣١- وقد أولى الأونكتاد أيضاً تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات اهتماماً خاصاً، على النحو المطلوب في الفقرة ١٦١ من اتفاق أكرا (الإطار ٤). وفي مجال قياس مجتمع المعلومات، واصل الأونكتاد الاضطلاع بدور رئيسي في سياق الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. ويسهم عمل الشراكة المتعلق بإحصائيات

(١٢) إضافة إلى ذلك، نظم الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات بصورة مشتركة، في حزيران/يونيه، دورة تدريبية للمدربين من أجل إعداد خمسة خبراء إحصائيين للاضطلاع بالدورات التدريبية التي تنظمها هاتان المنظمتان.

(١٣) UNCTAD (2009). *Manual for the Production of Statistics on the Information Economy – 2009 revised edition*. United Nations publication. UNCTAD/SDTE/ECB/2007/2/REV.1. New York and Geneva.

مجتمع المعلومات في تقييم التقدم المحرر في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات^(١٤).

٣٢- وفي سياق مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات أيضاً، اشترك الأونكتاد مع الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو في تنظيم منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٩، الذي حضره ٦٠٠ مندوب من ١٠٠ بلد تقريباً. وخلال المنتدى، نظّم الأونكتاد حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن حياة أفضل (مع اليونسكو)، ودورات تيسير مسارات العمل بشأن إيجاد بيئة تمكينية (مع الاتحاد الدولي للاتصالات) وبشأن التجارة الإلكترونية (مع مركز التجارة الدولية)^(١٥). ونُظمت الدورة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في شكل مناقشة تفاعلية بشأن التجارة الإلكترونية والحد من الفقر. وتمثّل الغرض من الاجتماع في بحث الكيفية التي يمكن بها للحكومات والوكالات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني أن تساهم في هذا المجال. وحضر الدورة عدد كبير من المعنيين (أكثر من ٥٠ مشاركاً). كما نظّم الأونكتاد دورة بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (بالتعاون مع أعضاء آخرين في الشراكة).

٣٣- وعلاوة على ذلك، انضم الأونكتاد إلى اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات ليقوم بدور الرئيس أو نائب الرئيس على أساس التناوب. وفي تشرين الأول/أكتوبر شارك الأونكتاد بصورة نشطة في تنظيم أول "مشاورات مفتوحة بشأن مواجهة تحديات تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية"، ولا سيما، البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية الوصول إليها على النطاق العالمي، وتطبيقاتها ومحتواها، وبناء القدرات اللازمة لها. وأشار الاجتماع إلى أن مسألة التمويل ما زالت تتسم بالأهمية وإلى أنه لا مجال للرضا الذاتي في هذا الشأن. ويتعين، لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها خلال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بحلول عام ٢٠١٥، بذل المزيد من الجهود لدعم المشاريع الجارية وإطلاق مشاريع جديدة ترمي إلى معالجة الفجوات التي لا تزال قائمة، وإيجاد محتوى جديد وتطبيقات جديدة، وبناء القدرات^(١٦).

(١٤) يحظى عمل الشراكة باعتراف متزايد. فالجلسة الاقتصادية والاجتماعية، في قراره ٧/٢٠٠٩، "يؤكد ما أنجزته الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من أعمال، والتعزيز المؤسسي للشراكة، وإنشاء فريق عامل لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠٠٨، الذي أقر فيه المجلس بما تقوم به الشراكة من عمل لوضع مؤشرات، ويوصي بأن تنظر الشراكة في إيجاد معايير مرجعية ومؤشرات لقياس الأثر وعرضها على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة للمزيد من البحث".

(١٥) http://www.itu.int/wsis/implementation/2009/forum/geneva/al_c7_e_busn_pov_all.html

(١٦) يمكن الاطلاع على التقرير المتعلق بالمشاريع المفتوحة في الموقع <http://www.ungis.org>

٣٤- واستعرضت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، خلال دورتها الثانية عشرة المعقودة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات^(١٧). وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع مشروع قرار بعنوان "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات"، يتضمن دعوات إلى العمل موجهة إلى الحكومات الوطنية وإلى المجتمع الدولي. وطلب إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تُجري خلال دورتها الثالثة عشرة مناقشة موضوعية بشأن التقدم المحرز على مدى خمس سنوات في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٣٥- وبحث الفريق المنعقد بين الدورات التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بالتفصيل، في الاجتماع الذي عقده في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في جنيف، موضوعين يتصلان مباشرة بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وهما: (أ) متابعة التحسينات والابتكارات في الآليات المالية القائمة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و(ب) التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي. وفيما يتعلق بموضوع الآليات المالية، استعرض المشاركون أهم التطورات التي حدثت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، بما في ذلك التحديات والفرص الجديدة. وتمحور النقاش حول خمسة مجالات: (أ) أطر السياسات واستراتيجيات التنفيذ؛ (ب) البنية التحتية الأساسية؛ (ج) إمكانية الوصول على المستوى العالمي؛ (د) التطبيقات والمحتوى؛ (هـ) تدعيم القدرات وتعزيز الفرص.

(١٧) أعد الأونكتاد تقرير الأمين العام المعنون "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات" (E/CN.16/2009/10).